أبل يقترح إضافة تصنيف الجامعات والمعاهد إلى شهادات المعادلة الصادرة من التعليم العالي

د. خليل أبل

أعلن النائب د. خليل أبل عن تقدمه باقتراح برغبة لإضافة بند في لائحة اعتماد الشهادات الأكاديمية يتعلق بتصنيف الجامعة أو المعهد أو البرنامج الذي تخرج منه الطالب في شهادة المعادلة الصادرة والمعتمدة من الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي.

وقال أبل في اقتراحه:

نظراً لأن موضوع تصنيف الشهادات يهم كل طالب أكاديمي بل حتى غير الطلاب ممن يرغبون في إكمال دراساتهم في الجامعات بالداخل أو الخارج، وحيث أن التصنيف الجامعي مفيد للمتقدمين إلى الوظائف المعلن عنها في القطاع الحكومي والخاص، لذلك أصبح من الضرورة قيام وزارة التعليم العالي بإضافة معلومة حين اعتماد الشهادة الأكاديمية للطالب المتخرج تتعلق بتصنيف الجامعة والبرنامج الذي تخرج منه. لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تلتزم وزارة التعليم العالي عن طريق الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بإضافة بند في لائحة اعتماد الشهادات الأكاديمية من حملة الدبلوم والبكالوريوس وما فوقها، يتعلق بتصنيف الجامعة أو المعهد والبرنامج الذي تخرج منه الطالب في شهادة المعادلة الصادرة والمعتمدة منه حسب أنظمة ولوائح وزارة التعليم العالي وقت التخرج وفي جميع التخصصات الأكاديمية، والعمل على إصدار شهادة معادلة مع التصنيف لمن سبق وتخرج من شاغلي الوظائف بالقطاعين الحكومي والخاص لكل من يرغب من أصحاب الشهادات بإضافة التصنيف إلى شهادته.

الدلال يقترح اعتماد كادر مالي ووظيفي للإدارة القانونية في «التأمينات»

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة باعتماد كادر مالي ووظيفي خاص للإدارة القانونية والقانونيين في مؤسسة التأمينات على أن يكون موازي لكادر القانونيين في بلدية الكويت.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مناط بمؤسسة التأمينات الاجتماعية مسؤوليات كبيرة ومهمة وأساسية في رعاية ودعم ومتابعة مصالح المتقاعدين أضافة إلى أدوار العاملين فيها في رعاية وتنمية واستثمار أموال المتقاعدين.

ومن أبرز الذين يلقى عليها مسؤوليات أكبر في مؤسسة التأمينات الاجتماعية العاملون في الإدارة القانونية بصفة خاصة والقانونيون بصفة عامة في المؤسسة، حيث يتولى القانونيون مسؤوليات قانونية ومتابعات قضائية كبيرة لها أثر واضح وكبير على أدوار وبرامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ما يتطلب معه في ظل حجم المسؤوليات الملقاة على كاهل القانونيين في المؤسسة والإدارة القانونية، قيام الجهات المختصة بالدولة وبالأخص مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية وإدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالمسارعة في دعم القانونيين وتوفير أفضل السبل لإيجاد وتوفير حوافز مالية وإدارية مناسبة للعاملين من القانونيين أسوة بزملائهم القانونيين في الإدارة القانونية المختصة بالدولة.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« قيام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدعم القانونيين في المؤسسة ورفع درجاتهم المالية والوظيفية من خلال اعتماد كادر مالي ووظيفي خاص للإدارة القانونية والقانونيين العاملين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أن يكون هذا الكادر المالي والوظيفي موازيا للكادر القانوني للقانونيين العاملين في الإدارة القانونية لبلدية الكويت نظراً لما يقوم به القانونيون العاملون في مؤسسة التأمينات الاجتماعية من أدوار مهمة وكبيرة قانونية لدعم عمل وبرامج مؤسسة التأمينات الاجتماعية ».

وفد مجموعة الصداقة البرلمانية السابعة يزور تايلاند

علي الدقباسي

خالد الشطي

يقوم وفد مجموعة الصداقة البرلمانية السابعة بزيارة رسمية إلى مملكة تايلاند، وذلك خلال الفترة من 10 إلى 12 يوليو الجاري.

ويضم الوفد الذي توجه صباح أمس إلى تايلاند النائبين علي الدقباسي وخالد الشطي.

وتأتي زيارة الوفد البرلماني الكويتي ضمن الجهود التي يبذلها مجلس الأمة من أجل تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتطوير علاقات التعاون مع برلمانات الدول الصديقة.

أعلن دعمه الكامل للقطاع النفطي

العتيبي: نرفض تطبيق البديل الاستراتيجي أوالمساس بمزايا العاملين فيه

خالد العتيبي

أعلن النائب خالد العتيبي عن دعمه الكامل للقطاع النفطي والعاملين فيه، مؤكدا أنه على الحكومة ومجلس الأمة العمل تقديم الدعم الكامل للعاملين بالقطاع النفطي والعمل على فتح باب التوظيف للمواطنين وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة عن طريق ترغيبهم بهذا القطاع.

وقال العتيبي في تصريح صحفي «نجدد رفضنا لتطبيق البديل الاستراتيجي على موظفي القطاع النفطي لطبيعة عملهم الخاصة واحتمالية افراغ القطاع من الكوادر البشرية والخبرات التي اكتسبوها منذ عقود من الزمن»، مؤكدا أن على وزارة النفط السعي لحل كافة المشاكل التي ظهرت في الفترة الأخيرة واهمها توظيف مهندسي القطاع النفطي والاستماع لرغبات النقابات المشروعة التي تصب دائماً في صالح هذا القطاع.

وأكد ضرورة رفع الأجور لموظفي الوزارات والجهات الحكومية بشكل عام، قائلا «لو تداركت الحكومة المخالفات المالية التي ترصدها الجهات الرقابية سنوياً وعالجت الهدر المتفشي لساهمت مبالغ هذا الهدر في رفع الأجور وأحدثت التوازن المطلوب والمستحق بين كافة العاملين بالدولة وساعدت متوسطي الدخول على مواجهة الغلاء الفاحش وارتفاع أسعار السلع والايجارات».

عاشور يقترح تدريس قانون الأحوال الشخصية الجعفري لطلبة الحقوق

صالح العاشور

دعا النائب صالح عاشور إلى تدريس قانون الأحوال الشخصية الجعفري، وقانون الوقف الجعفري في كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت وكلية القانون الكويتية العالمية. وجاء في نص الاقتراح: بعد إقرار قانون الأحوال الشخصية الجعفري في مجلس الأمة، وحتى يتمكن الطالب في كليتي الحقوق والشريعة من فهم هذا القانون ومواده المختلفة وكذلك تفاصيل الوقف وفق المذهب الجعفري، فإنني أتقدم باقتراح برغبة بتدريس قانون الأحوال الشخصية الجعفري وقانون الوقف وفق المذهب الجعفري من ضمن المواد المقررة التي يتم تدريسها في كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت وكذلك كلية القانون الكويتية العالمية.

«المنبر الديموقراطي» يطالب بحل إنساني للبدون وتجنيس المستحقين

أصدر المنبر الديمقراطي الكويتي بيانا رسميا عن واقعة انتحار الشاب من البدون التي وقعت قبل يومين في محافظة الجهراء، مطالبا بسرعة انجاز اجراءات التجنيس للمستحقين بأقرب وقت والتوصل إلى حل انساني عادل مع توفير المطالبات الانسانية لهم من تعليم وتطبيب وعيش كريم.

وجاء نص البيان كما يلي: تابعنا في المنبر الديمقراطي الكويتي بكل ألم وحسرة واقعة انتحار شاب من فئة غير محددي الجنسية، وهي ليست الحالة الأولى، وإنما حالة تجدد بين الفينة والأخرى. إن هذه الواقعة تدق اليوم جرس إنذار تعلن فيه عدم وجود خطوات جادة وعملية من قبل السلطتين (التنفيذية والتشريعية) نحو حل جذري واضح المعالم لقضية طال أمدها.

فعلى أرض الواقع تعيش فئة غير محددي الجنسية خارج إطار المجتمع ودولة المؤسسات دون مراعاة لحالتهم الإنسانية أو حماية قانونية، فالكثير منهم يعاني ظروف معيشية قاهرة، فلا فرص وظيفية مناسبة، وإن وُجدت فتكون بأُجور زهيدة لا تساعدهم على توفير الحياة الكريمة لأسرهم، كما أثقل كاهل هذه الفئة من الرسوم المفروضة على التعليم مع صعوبة استكمال الجامعي منه، وغير ذلك من القضايا.

ونحن في المنبر الديمقراطي الكويتي نضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وخصوصا السلطة التنفيذية وأجهزتها وخصوصا الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، فالإجراءات التعسفية بحق أفراد فئة غير محددي الجنسية تزيد من معاناتهم، في حين من المفترض أن تنظم هذه الجهات أمور حياتهم، وتسهل حصولهم على حقوقهم كاملة.

ويؤكد المنبر الديمقراطي الكويتي على ضرورة سن القوانين والتشريعات اللازمة لتصحيح الخطأ والخطر المتفاقم بحق هذه الفئة، حيث تقع المسؤولية أيضاً على السلطة التشريعية بقدر ما نحمل السلطة التنفيذية تردي الأوضاع، فلابد من التحرك الجاد والاسراع في حل مشاكلهم العالقة منذ عقود سابقة، مطالبين بسرعة انجاز اجراءات التجنيس للمستحقين بأقرب وقت وحل هذه المشكلة حلاً انسانياً عادلاً مع توفير المطالبات الانسانية لهم من تعليم وتطبيب وعيش كريم.